قضية الإليزي وقصة الانقلاب على الثورة

مؤامرة "سلم الشجعان" وجحيم التصفيات في صفوف الثورة

الولاية الرابعة في دوامة الشك ومحاولة اغتيال محمد بوقرة

التجسس على جيش التحرير الوطني استراتيجية ثابتة لدى القوات الفرنسية، فقد تمكنت من نسج شبكات في مختلف مفاصل الثورة بدرجات متفاوتة، وقد تختلف الوسائل عند هاته الشبكات لكن يبقى الهدف واحدا وهو إجهاض الثورة التحريرية. والولاية الرابعة كانت من أكبر المستهدفين في هاته العمليات، لأن إفشال الثورة بهاته المنطقة يعني بكل بساطة شل الثورة التحريرية بشكل كامل بشهادة القادة الفرنسيين ذاتهم، نظرا لشساعة مناطق نفوذها وشراسة المعارك بها، فضلا عن موقعها الاستراتيجي.

بقلم:
لمجد ناصر

الجنرال ديغول

الشهيد عميروش

الشهيد بوقرة

وفيما يتعلق بتاريخ نشأة هاته الخلايا التجسسية المندسة بهاته الولاية، يكشف أحد قادتها النقيب صايكي بأن تاريخ تأسيسها يعود إلى ما بين 1956 و1957 وتهدف آنذاك إلى تدمير خلايا الجيش والجبهة، ويضيف أن الولاية الرابعة تلقت سنة 1957 مراسلة من قيادة العلميات الحربية حدّ تخبرها بوجود شبكة تجسس تسمى حامية تعمل لصالح العدو.

أما مصطفى بن عمر، وهو الآخر من إطارات الرابعة، فيذكر في مذكراته أن بن الشريف وخلال اجتماع ترأسه سي محمد بوقرة كشف عن وجود اتصالات بين مسؤولين محليين لجبهة التحريري الوطني والجيش الفرنسي في منطقة العمارية سنة 1956 بالولاية الرابعة.

عميروش يحذر وديغول يناور

في 23 أكتوبر 1958 عقد الجنرال ديغول ندوة صحفية تلفظ خلالها لأول مرة بسلم الشجعان، حيث توجه إلى المجاهدين قائلا (على الذين بدؤوا القتال أن يوقفوه... وعليهم أن يعودوا إلى عائلاتهم وعلى قادتهم أن يتصلوا بقادتنا العسكريين برفع الراية البيضاء.. أما أعضاء المنظمة الخارجية للثورة فما عليهم إلا أن يتوجهوا إلى سفارة فرنسا في تونس أو الرباط كي نضمن نقلهم إلى فرنسا ليبحثوا شروط الاستسلام في النطاق الفرنسي).(1)

قبل هذا الإعلان، كان العقيد عميروش على علم بمؤامرات ديغول التي يقودها ليجي وڤودار، فقام بإرسال برقية إلى الولاية الثانية بتاريخ 03 أوت 1958(2)، يحذر من خلالها من وجود مؤامرة لها امتداداتها بتونس والمغرب، ويذكر أن الولاية الرابعة قد تم إغراقها بالمندسين، كما قام بمراسلة الولايات الأخرى حول نفس الموضوع، وكشف أن أهداف هؤلاء المندسين العمل على فصل الداخل عن الخارج.

وحين اجتمع عقداء الداخل في مؤتمر ديسمبر 1958، بالطاهير، كانت مؤامرة المندسين أو ما يسمى "بلويت" من صميم انشغالات عميروش، حيث قام بعرض نتيجة التحقيقات التي قام بها وأهداف المندسين وتشكيلاتهم ووسائلهم، لكن رغم ذلك لم يقتنع بعض القادة الحاضرين بما جاء به ومن بينهم امحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة.

من الذين اعتنقوا عقيدة سلم الشجعان حسب البشاغا بوعلام، هناك مسؤول سياسي بمنطقة الشلف يسمى حربيا بخالد، وهو أحد الطلبة الذين التحقوا بالثورة عقب اضراب 19 مارس 1956، وإذ كان طالبا بالسنة الثانية علوم سياسية، تمكن من التدرج في المسؤوليات إلى أن أصبح مسؤولا سياسيا في منطقة الونشريس، وفي أواخر 1958 اتصل بالباشاغا بوعلام وأبدى استعداده للقبول بسلم الشجعان، وأعلن عن ثقته في دوغول.

أول لقاء جمعه بالباشاغا كان في مكان يسمى ذراع سعود، إذ طلب من هذا الأخير ترتيب لقاء له مع القادة العسكريين الفرنسيين، وسعى بوعلام الباشاغا إلى ربط اتصال له مع الجنرال غراسيو صِفْزا القائد العسكري لمنطقة الونشريس، فلم يتمكن من هذا الأخير، وبالتالي رتب له لقاء مع أحد النقباء الفرنسيين الذي التقى بخالد، ومما صرح به خالد خلال اللقاء عدم جدوى الكفاح المسلح أمام دعوة ديغول سلم الشجعان، وأضاف زاعما أنه يضمن لهم الانضمام الكلي لجنود الرابعة، وقد جاء ليدرس مصير المجاهدين بعد الاستسلام، ويطلع على الضمانات التي يقدمونها كي لا يعاملوا معاملة سيئة أو يسجنوا، وألا يتابعوا في المستقبل بتهمة الانضمام إلى المجاهدين.

كما طلب خالد تمكينهم من العودة إلى مواطنهم إن أرادوا الحياة المدنية، وإن أرادوا الحياة العسكرية يتم إدماجهم في الجيش الفرنسي، وأضاف البشاغا بأن خالد ادعى بأنه سيضمن استسلام 5000 مقاتل، ولديه أتباع في الولاية الثالثة. صرح

> **"من الذين اعتنقوا عقيدة سلم الشجعان حسب البشاغا بوعلام، هناك مسؤول سياسي بمنطقة الشلف يسمى حربيا بخالد"**

النقيب الفرنسي عقب هذا اللقاء بأن القرار يتجاوز صلاحياته، وأرجا الموضوع إلى لقاء لاحق.

التحقيقات التي كان يقوم بها عميروش وأتباعه حول شبكات الجوسسة مكنت من الوصول إلى خالد الذي اعترف حين استنطاقه بوجود 50 شخصا معه تم توقيفهم.

سي امحمد بوقرة ينجو من الاغتيال

واعترف خالد من خلال محضر التحقيق معه المؤرخ بتاريخ 20 مارس 1959 بوجود مخطط لاغتيال سي محمد بوقرة ليتم بعدها التمكين للمثقفين من الترقية وإجراء مفاوضات مع فرنسا، كما أضاف أن هؤلاء سيقومون بنضال سياسي على شاكلة بورقيبة للوصول إلى الحل السياسي، مدعيا أن أوصديق معهم في الطرح إذ ما فتئ يردد-حسب قوله-: "لقد خسرنا الكثير ويجب أن يكون هناك حل بين الاستقلال والوضع الراهن".

و تطابقت اعترافات خالد مع اعترافات أحد الموقوفين يدعى كهفار، وهو مندوب الرابعة بالجزائر العاصمة، الذي كشف هو الآخر عن وجود مخطط لتغيير قيادة الرابعة بدعوى تمكين المثقفين من الوصول إلى السلطة.

بمطلع سنة 1959 تعرض العقيد سي امحمد إلى محاولة اغتيال حين كان متواجدا بالمنطقة الثانية (المدية) فخلال استعراض لأحد الفيالق، قام أحد الجنود بتصويب رشاش نحو العقيد بوقرة لتصفيته، فانقض عليه زملاؤه وحالوا دون تنفيذه للعملية، وحين استنطاقه اعترف بنيته قتل العقيد تنفيذا لأوامر المسؤولين الذي يعمل معهم، وبدأ في سرد الأسماء.

كانت هاته الأمور من العوامل التي جعلت سي امحمد يقتنع بوجود المؤامرة التي حذر منها عميروش، إذ أرسل رسالة بتاريخ 18 مارس إلى الحكومة المؤقتة، جاء فيها "لقد اكتشفنا مؤامرة ممتدة إلى الولايات الأخرى، وقد فككنا هاته المؤامرة قطعة قطعة، وهي المؤامرة التي نسجها المستعمر في الظلام، وبعد ستة أشهر من التحريات ها قد جاءت ساعة المرور إلى العمل لتحطيم حفنة العملاء الذين يخدمون فرنسا" كما قام بإرسال رسالة بتاريخ: 19 / 03 / 59 اتهم من خلالها أوصديق المدعو الطيب بضلوعه في المؤامرة.

لكن أو صديق الذي كان ضد التصفيات التي يقوم بها عميروش، وحين وصل إلى تونس ولم تقتنع الحكومة بالاتهامات الموجهة إليه، وبرأت ساحته وبما أنه يحضى بدعم كريم فقد أصبح كاتب دولة في الحكومة المؤقتة.

ومن جهة عميروش، كان قد أرسل برقية إلى وزارة القوات المسلحة بتاريخ: 19 جانفي 1959 حول الولاية الرابعة جاء فيها "إن الوضعية خطيرة، وإن عز الدين سجن من طرف العدو خلال عملية تمشيط، وبعد أيام أطلق سراحه بدعوى أنه فر... إن الحكومة الفرنسية تبحث عن اتصالات مع مسؤولين بالداخل للتفاوض وتهميش مسؤولي الخارج".

مساعي السلطة الفرنسية لفصل الداخل عن الخارج

البحث عن محاورين من الداخل يؤكده المقربون من ديغول، ومنهم الجنرال عجّ الذي يؤكد أن ديغول قال "يجب التفاوض مع الولايات، وبالتالي إقصاء الحكومة المؤقتة" وفي تصريح آخر ذكر نفس الجنرال بأن شال كان يتوقع بأن المفاوضات ستكون مع الولايات بالداخل مع إقصاء الحكومة.

ميشال دوبري رئيس الوزراء هو الآخر صرح أمام الجمعية الوطنية بأن "هناك طريقان لإيقاف القتال، طريق مع المقاتلين في الداخل أو توقيف القتال العام في حالة ما اتفق على ذلك مع الهيئة الخارجية".

العقيد جاكين من جهته قال إن ديغول صرح "إذا تمكنا من الوصول الى انضمام احد القادة بالداخل، قائد ولاية مثلا، سنفشل فرحات عباس ومجموعته".

بين التخطيطات الفرنسية وتحذيرات عميروش

تمكن سي امحمد من الوصول إلى رؤوس المؤامرة، فعاشت الرابعة جحيما وأصبح الشك والتصفيات هاجسا دائما، ومما ضاعف الهموم استشهاد سي امحمد بوقرة يوم 5 ماي 1959 بأولاد بوعشرة في ظروف غامضة، واستغل العدو غياب جثته ليزيد من ثورة الشك في صفوف المجاهدين، مروجا بأن موت سي امحمد جاءت في إطار تصفيات داخل الجيش ولم يبق من إطار الولاية الرابعة إلا سي امحمد بونعامة وصالح العائد من تونس في سنة 1958 وهو محبط من الأوضاع التي عايشها بتونس حيث كان جد متأثر باغتيال رمضان، إذ كان أول من حمل نبأ هذا الاغتيال إلى قادة الداخل، وظل يروج ذلك بكثرة الى درجة أن تم تدوين تصرحاته في محضر بتاريخ: 27 / 11 / 1958 ممضي من طرف العقيدين كافي وعميروش جاء فيه: تستغرب هيئة الأخ صالح والضجة التي أثارها حين عودته من تونس، ويؤكد نفس التقرير أن صالح تلقى رسالة من الصاغ الثاني أوعمران مؤكدا مقتل عبان رمضان وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية، وقد فات وقت عمل أي شيء لصالح عبان، ولعل ما عاشه صالح بتونس وما وجد عليه رفقاءه بالرابعة، فضلا عن العمليات العسكرية الفرنسية المتتالية، جعلت صالح يعيش أياما صعبة.

بين الرابعة والسادسة .. تصفيات واتهامات:

تداعيات ما يسمى بمؤاسرة الزرق امتدت إلى المنطقة الممتدة من سور الغزلان الى سيدي عيسى فالبروڤية، وهي المنطقة التي كانت تسمى بالأولى حين كانت تابعة للسادسة، ثم سميت بالمنطقة الخامسة لما تم ضمها للولاية الربعة فيما بعد.

هاته المنطقة شهدت أحداثا وتصفيات منذ اندلاع الثورة، حيث تم اغتيال علي ملاح المعين كقائد الولاية السادسة عقب مؤتمر الصومام، وبها انشق الشريف السعيدي ليشكل جيشا لصالح العدو بعد ان كان مجاهدا، وبعد ترسيم حدود الولاية السادسة وتعيين الحواس عقيدا سنة 1958، طلب هذا الأخير من سي امحمد ان يعين نقيبا يتولى قيادتها، وتم اقتراح أحد إطارات الرابعة يدعى عبد اللطيف، لكن سي امحمد

> **"وأضاف البشاغا بأن خالد ادعى بأنه سيضمن استسلام 5000 مقاتل، ولديه أتباع في الولاية الثالثة."**

قال إنه سيدرس المسألة فيما بعد، ولعل سي الحواس كان مدركا لطبيعة المجاهدين في المنطقة وخصوصياتهم الاجتماعية، فضلا عن طبيعة الكفاح في المنطقة مقارنة بطبيعة الكفاح في المنطقة الصحراوية العارية من الأشجار وذات الجبال المكشوفة، وبالتالي استحسن أن يكون على رأس هاته المنطقة قائد من صلبها، ولذا اقترح عبد اللطيف، ولكن عدم استجابة سي امحمد جعل العقيد الحواس يعين الضابط علي بن المسعود كقائد للمنطقة، هذا الأخير صادف تعيينه بداية اكتشاف قضية المندسين، حيث شهدت هاته المنطقة تصفيات كبيرة، فحسب اعترافات أحد الأسرى للعدو وهو كاتب منطقة، فإن التصفيات بلغت حدود 200 شخص، وبأن الشك أصبح يسود جميع مستويات الجيش، وفي غمرة ثورة الشك كان رأس صالح مطلوبا كخائن، وحتى علي بن المعسود ذاته سعى الى إبلاغ قيادة الرابعة بأن سي صالح خائن قبل أن يتولى هذا الأخير قيادة الولاية الرابعة، حسب تصريحات الأسير للجيش الفرنسي.

في هاته الأثناء كان سي الحواس قد استشهد وتولى قيادة الولاية السادسة الطيب الجغلالي -امحمد- وهو في الأصل من القادة الأوائل للولاية الرابعة، ونائب عن سي الحواس حيت تولى هذا الأخير قيادة الولاية السادسة.

وبعد مدة قليلة، تمت تصفية الجغلالي مع رفقائه من طرف مسؤولي مناطق الولاية السادسة، وعن أسباب هذا الاغتيال يذكر الرائد عمر صخري احد قادة السادسة أن الضابط علي بن مسعود عثر على رسالة موجهة من رئيس بلدية شامبلا (العمارية حاليا) إلى الطيب الجغلالي، وبناء على ذلك تم توقيف الطيب واستنطاقه فاعترف خلال الاستنطاق بأنه بصدد التفاوض مع الفرنسيين من أجل الحصول على الحكم الذاتي، كما أضاف عمر صخري أن مخططا كان يحضر من اجل تشتيت قادة السادسة بإرسال شعباني الى تونس وآخرين الى خارج الولاية، واستبدالهم بمسؤولي من الرابعة ممن كانوا ضمن كوموندو الرابعة الذي كان متواجدا بالسادسة، وبالتالي تتم السيطرة على الولاية، يضيف صخرى بأنه عقب محاكمة الطيب الجغلالي تم إعداد تقرير مفصل أرسل الى القيادة العامة للجيش بالمغرب، وأرسل لها بواسطة احد المجاهدين يدعى بوكروشة، فضلا عن تبليغهما بالفون. أما قادة الرابعة ومنهم لخضر بورڤعة، فقد صرح بأن الرسالة موجهة من الطيب الجغلالي الى قادة الرابعة يوصيهم خيرا برئيس بلدية العمارية بحكم صداقة سابقة بينهما، وفيما يتعلق بكوموندو الرابعة، يضيف بأن تواجده كان بناء على قرارات مؤتمر قادة الداخل المنعقد في ديسمبر 1958 والذي يقضي بإرسال أفواج لدعم السادسة في محاربة المصاليين، رد فعل الرابعة على هذا الاغتيال تم بإلقاء القبض على بلمسعود في منطقة ديره وإعدامه، وفيما بعدها حوكم رفيقه محمد بلقاضي وأعدم بأمر من صالح في ديسمبر 1959، وتم بعدها ضم المنطقة الأولى من الولاية السادسة الى تراب الولاية الرابعة وسميت بالمنطقة الخامسة، بناء على برقية الأركان المتواجدة بالمغرب، بعض المصادر تشك في هاته البرقية وتعتبرها من نسج المخابرات الفرنسية، وبالتالي فإن ضلال سلم الشجعان وتداعيات مؤامرة الزرق كانت عاملا أساسيا في هاته التصفيات الدموية بين الولايتين.

---

1 - **حسبة حمامي.. المستوطنون الأوربيون والثورة، ص 170.**
2 - **مذكرات علي كافي، ص 395.**

خلال قيادته للولاية الرابعة

صالح زعموم يوقف التصفيات ويأمر بالتحقيق المعمق حول المندسين

سلم الشجعان بالرابعة قرار انفرادي أم جماعي

حدة التصفيات بالرابعة حملت صالح إلى دعوة المسؤولين لمراجعة طرق تعاملهم مع المندسين، فأصدر تعليمة بتاريخ 6 ديسمبر 1959 بعنوان "كيفية معاملة خونة قودار" أبرز ما تضمنته التعليمة بأن قودار والمصالح البسيجولوجية للعدو تحاول زرع الشك في صفوفنا وإيجاد جو من انعدام الثقة لمواجهة هذا الوضع نطلب من المسؤولين اتخاذ الإجراءات التالية:

بقلم: لمجد ناصر

1- إجراء تحقيقات معمقة حول المندسين وهويتهم وسيرتهم .
2- إقناعهم بأن جيش التحرير قد عفا عنهم هذه المرة حقنا للدماء، وإذا ما عادوا فإن الجيش سيعدمهم .
3- إرجاعهم إلى قواعدهم الأصلية معصبي الأعين وعدم تمكينهم من الانخراط في الجيش .

وأضافت التعليمة وأذكركم بناء على تعليماتنا السابقة وبحكم الظرف الوطني والدولي الراهن (تقرير المصير في منظمة الأمم المتحدة) فإن العفو سيمنح للقومية والحركى والخونة الآخرين الذين لم يرتكبوا جرائم ضد الشعب وإطلاق سراحهم ومن المستحسن قرب مراكز القومية والحركى.

وتعتبر هذه الرسالة بمثابة تراجع عن السيرة السابقة في معاملة المندسين والخونة .

اجتماع 14 جانفي 1960ونقاط الظل

بمطلع جانفي 1960 كان صالح عمليا بمثابة القائد الفعلي للولاية الرابعة لكن الشهادات تتضارب حول مسؤوليته، فمنهم من يعتبره قائدا بالنيابة والبعض يعتبره قائدا بموجب تعيين من الحكومة المؤقتة وفي حين هناك من يرى بأن القيادة كانت ثنائية بينه وبين سي أمحمد. في البداية كانت هذه الولاية الرابعة تعيش أحلك أيامها بفعل التصفيات، والمخططات المتتالية التي تعرضت لها خاصة عملية شال لاكروا يضاف إليها انعدام وصول الأسلحة والمؤونة من الخارج.

ولسد الفراغ في قيادة الولاية تم تعيين سي لخضر بوشمع كمسؤول الاستعلامات والتنظيم، حليم كمسؤول سياسي بمجلس الولاية خلفا لأوصديق و عز الدين اللذين ذهبا الى الخارج (قرار التعيين يرى البعض بأنه تم في أكتوبر 1959) ولتقييم الأوضاع انعقد اجتماع يوم 14 جانفي في الروابح قرب بوغار ضم مسؤولي الولاية الموسع للنقباء. والمسؤولين السياسيين وتم خلاله تناول لامبالاة هيئة الأركان وتخليها عن الداخل ومن أبرز ما تمخض عن هذا اللقاء، إعادة تنظيم مجلس الولاية، ومجالس المناطق ومواصلة الجهود لتنسيق وتوحيد عمليات جيش التحرير الوطني بإعادة ربط الاتصال بالولايات الأخرى وإرسال مبعوثين للخارج لتحسس القيادة الوطنية بالمشاكل والصعوبات التي تواجهها الثورة بالجبال خاصة نقص الإطارات والأسلحة والذخيرة، هذا حسب تقرير الولاية الرابعة المتعلق بكتابة تاريخ الثورة.

مصادر أخرى تقيد بأن .. سلم الشجعان كان في صلب المناقشات وحول موقف قادة الرابعة منها وهو الفصل في مذكرات بعض قادة الرابعة.

فبعض المصادر تؤكد بأن المجتمعين أجمعوا على كون الحكومة عقدت الوضعية برفضها الاستجابة لنداء ديڤول الذي أطلقه في سبتمبر 1959 المتعلق بتقرير المصير، وانتقدوا رفض الحكومة توقيف القتال، وبأن ميزان القوى لم يكن لصالح جيش التحرير، وبالتالي ارتأى المشاركون في الاجتماع إيجاد الوسائل لتحريك الأوضاع بالخارج.

مصادر أخرى تقيد بأن قادة الرابعة أعلنوا موافقتهم على مبدأ تقرير المصير المطروح من طرف ديڤول خلال هذا الاجتماع أما لخضر بورڤعة الذي كان حاضرا فقد صرح بأن القضية لم يستشر فيها الضباط الحاضرون بل القيادة فقط.

الضابط محمد تقية أحد قادة الولاية من جهته يقول بأن موضوع سلم الشجعان أو التفاوض الذي كان سببا في إعدام العشرات من المجاهدين. كانت هذه الفكرة مختمرة عند بعض أعضاء مجلس الولاية، وبالتالي فإن هذا الخطاب كان له تأثير على معنويات بعض أعضاء مجلس الولاية الذين سيتبنون هذا الطرح بقليل من التعديل.

صالح زعموم

لخضر بورڤعة

ومن القرارات الصادرة في هذا الاجتماع كذلك:

- إبقاء سي صالح في مقر القيادة .
- توجه سي محمد إلى الولاية الخامسة.
- أما لخضر وحليم فيتصلان بالولايات الأخرى، و بالحكومة المؤقتة محملين برسائل. لكن حين تقرأ هذه الرسائل!

> **بمطلع جانفي 1960 كان صالح عمليا بمثابة القائد الفعلي للولاية الرابعة لكن الشهادات تتضارب حول مسؤوليته، فمنهم من يعتبره قائدا بالنيابة والبعض يعتبره قائدا**

التي أرسلها صالح مع هؤلاء لا تكشف بوضوح عن الهدف من هذه المساعي، ففي الرسالة الموجهة إلى رئيس الحكومة المؤقتة يقول صالح

- إن مبادرتنا تكون حسنة وفي محلها.
- إن الشعب وجيش التحرير كفيلون بتمثيل الحكومة المؤقتة الجزائرية ويتمنون بأن تكون مطالبهم مفهومة ومنفذة .

أما الرسالة الموجهة إلى مصطفى بن النوي قائد الولاية الأولى من أبرز ما جاء فيها (سيشرح لهم الإخوة كل الأشياء التي لا أستطيع كتابتها هنا فلقد تم التفاهم بيننا قبل افتراقنا) .

- (لنكون واقعيين إذا لتفادي الأحلام ولنواجه بكل حزم الوضع) .
- (اترك المهمة للأخوين حليم ولخضر ليشرحا لكم بوضوح القضية) وفي الرسالة الثالثة الموجهة إلى الضابط الأول عبد السلام بالمنطقة الأولى للولاية الأولى والمؤرخة كسابقاتها بتاريخ 25 فيفري 1960 جاء فيها "أخي العزيز كنت أود أن أكاتبك طويلا لأنني أدرك أنك تفهمني بسهولة لكنني أترك الفرصة للأخوين سي حليم ولخضر عضوا مجلس ولايتنا ... ...ويمكنك التحدث معهما حول القضايا ذات أهمية وطنية ".

إذا كانت هذه الرسائل لم تشرح محتوى المبادرة والتي فوض حليم ولخضر لشرحها، فإن محتوى الرسائل يدعو إلى الوحدة والتعاون.

ومن جهتهم مسؤولو الرابعة في تقريرهم قالوا بأن المراسلات تهدف إلى إعادة تنشيط القرارات المتخذة من طرف العقداء، خلال اجتماعهم التاريخي في ديسمبر1958 وهي مواصلة الجهد لتوحيد عمليات الجيش وإعادة الاتصال بالولايات الأخرى، وإرسال مبعوثين إلى الحكومة لتحسيس القيادة الوطنية بالمشاكل والصعوبات التي يواجهونها .

ومنهم عبد اللطيف حسب أحد التقارير بأن مجلس الولاية اقترح توحيد جيش الداخل وتنظيم وتنسيق علاقات متينة بين الولايات لإرغام الخارج للحصول على الأسلحة .

من جهة النقيب اليأس الذي أشرف على التحقيقات في قضية الايليزي جاء في تقرير له بأن الولاية الرابعة قررت توحيد الولايات تحت قيادتها بناء على قرارات اجتماع جانفي 1960 وهي الفرضية الراجحة بناء على التحليل السابق.

على أبواب الإيليزي: موفد ورسالة

قبل الحديث في اللقاء المعروف باسم الايليزي لابد أن نعرج على شهادتين حول اتصالات محتملة لسي صالح تذكرها مصادر فرنسية.

1- فليون دلباك DELBEQUE LEON (1919 1991 –) الذي كان نائبا لرئيس لجنة السلامة العامة بعد أحداث 1958 والتي حملت الجنرال ديڤول على العودة للحكم صرح بأنه "بعد 1958 كانت له اتصالات مع سي صالح بواسطة وسطاء، ويضيف بأنه كان قاب قوسين أو أدنى لو بقي في الجزائر لكان له اتصال مباشر مع صالح وكانت القضية تستلزم بعض الأشهر والنقاش معه حول الضمانات التي يطلبها"، هذا التصريح لم يتناول تاريخ هذه الاتصالات ولا مكانها وباستثناء المضمون لا يوجد تفصيل لهذه الاتصالات.

2- مصادر أخرى فرنسية تتحدث عن لقاءات جرت بين سي صالح والعقيد فوش قائد القوات الفرنسية في منطقة غرب الجزائر العاصمة وتفيد هذه المصادر بأن الباشاغا بوعلام رتب لقاء بين العقيد وصالح في منطقة الأمارتين (الكريمية حاليا) يوم 13 فيفري ليلا، وخلال هذا اللقاء حاول العقيد استدراج صالح للحديث عن عرض سلم الشجعان لكن صالح لم يجاره في الموضوع وتناول اللقاء مواضيع أخرى منها التجربة النووية برڤان والحديث عن مجلة (les nouvelles) التي كانت تصدر بالرابعة وانصرف الطرفان ليلا واتفقا على كتمان اللقاء. واستخلص العقيد من خلال هذه الجولة رغبة لدى صالح في الحوار .

وحسب نفس المصدر جرى لقاء ثاني في منتصف أفريل بين الطرفين في منطقة بلهيز الواقعة حوالي 30 كلم جنوب شرق الشلف، وخلالها تم تناول موضوع سلم الشجعان وكيفية تجسيده، ومصير المجاهدين .

وكذا الضمانات التي يقدمها ديڤول وفي الأخير طلب صالح مهلة للاتصال بقادة الثالثة لإقناعهم في الانخراط في هذا التوجه.

هذه الشهادة تبقى في الأخرى غير مؤكدة، فالباشاغا بوعلام ذاته في كتابة "بلادي فرنسا" يقول "لم أعرف سي صالح شخصيا" ويؤكد لخضر بورڤعة بأنه في هذه الفترة لم يكن صالح موجودا أصلا في منطقة الونشريس، وبالتالي هو مجرد افتراء حسب تصريحه والمبادرة الفعلية للقاء الانفرادي للولاية الرابعة بالفرنسيين التي قادت إلى الايليزي تجمع المصادر الجزائرية على أنها اختمرت في ذهن حليم ولخضر حين توجها إلى الولاية الأولى، ففي الطريق توقفا بمنطقة البكارية بتابلاط وعدلا عن الذهاب إلى الولايات الأخرى وابتداء من 2 مارس إصدار أمر بعدم إرسال الأفواج إلى الولايات الأخرى مخالفين بذلك قرارات اجتماع جانفي 1960، والتحق بهما عبد اللطيف مسؤول المنطقة الثانية وبعدها تم تكليف لخضر بورڤعة بنقل رسالة إلى مسؤول المنطقة الخامسة البشير بباعلي وطلبوا من بورڤعة سلك طريق معين للوصول إلى المسؤول رغم معرفة هذا الأخير بتضاريس المنطقة.

فضل بورڤعة الاتصال بصالح وإخباره بأمور مريبة تجري في هذه الناحية، كما أطلعه على الرسالة التي بحوزته، لكن سي صالح لم يبال بل أمر بورڤعة بإتمام مهمته، فارتأى بورڤعة الاتصال ببونعامة وأطلعه بالأمر.

لكن هذا الأخير لم يتخذ قرارا وأمره بإطلاع صالح بالأمر بصفته مسؤولا عن الولاية .

ويبقى هذا التجاهل من طرف أمحمد بو نعامة وسي صالح لغزا إلى غاية اليوم، رغم التأويلات التي يجتهد البعض في تفسيرها.

قرر لخضر بوشمع وحليم الاتصال بالقاضي قدور المارغي المتواجد بالمدية، وهو مناضل مدني في صفوف الولاية الرابعة وتربطه علاقات مع مسؤولين فرنسيين وفي هذا تنقل شهادة القاضي حول هذا اللقاء الأول إذ يقول فيه.

في ليلة 16 و17 مارس الموافق لمنتصف رمضان زارني في منزلي لخضر بوشمع رفقة سي حليم وعبد اللطيف، لخضر بورڤعة، سي حمدان مسؤول القطاع بالناحية .

> **فضل بورڤعة الاتصال بصالح وإخباره بأمور مريبة تجري في هذه الناحية، كما أطلعه على الرسالة التي بحوزته، لكن سي صالح لم يبال بل أمر بورڤعة بإتمام مهمته، فارتأى بورڤعة الاتصال ببونعامة وأطلعه بالأمر.**

اختلى بي الثلاثة الأوائل في غرفة النوم أما لخضر بورڤعة وسي حمدان فقد مكثا في غرفة محايدة، بدأ لخضر في الحديث عن الوضعية الراهنة للجيش وأعطوا صورة قاتمة عن الوضعية المزرية نتيجة تخلي القيادة الخارجية عنهم رغم طلبات الاستنجاد التي وجهوها لدعمهم بالسلاح والمؤونة، ولذا فإنهم يريدون توقيف القتال وطلبوا مني إيصال رسالة الى ديڤول، مضيفين بأن مجلس الولاية هو الذي اختارني لتولي المهمة، كما كشفوا بأن المفاوضات النهائية مع الفرنسيين ستكون بحضور بن بلة، فقبلت المهمة بعد تردد.

يوم 19 مارس كان القاضي قدور في مكتب ايدمون ميشلي وزير العدل بفرنسا وسلمه الرسالة بحضور الجنرال نيكو رئيس الديوان العسكري وبرنارتزيكو (رئيس ديوان الجنرال ديڤول).

عاد القاضي يوم 24 مارس من فرنسا بعد أن طلبوا منه بأن ينسق مع والي المدية لكن قبل عودة القاضي وبتاريخ 22 مارس أرسل لخضر بوشمع رسالة إلى الحكومة المؤقتة، يعلن القطيعة معها وتحمل انتقادات حادة للخارج ومن أهم ما جاء في الرسالة أن أعضاء قيادة منظمتنا المؤقتة وحاشيتها قد حادت عن الصراط المستقيم، الهيئات العليا أصبحت عبارة عن شرذمة من المغامرين لا يترددون أمام الاغتيال والاختطاف والرشوة والابتزاز لإشباع غريزة السيطرة ...البعض يعبث بأموال الثورة بينما يقتات يتامى الحرب في الونشريس والقطاع الشرشالي بالأعشاب والبلوط .

إن الجيش الفرنسي رغم قوته الجبارة وأساليبه اللاإنسانية لم يلحق الأذى بجيش التحرير طيلة 5 سنوات ما ألحقه به خونة الخارج .. وعليه فإن هؤلاء الأشخاص يستحقون الموت والخزي الوطني ..

إن اطلاعنا على واقع الأمور بصفتنا مسؤولين عن المجاهدين لم يعد يسمح لنا أبدا أن نضحي بعد الآن بجزائر واحد وبناء وعليه ينبغي أن توقف المعركة العسكرية فورا وتدخل في المعركة السياسية خدمة للمصلحة العليا للشعب

(لكن الرسالة حسب العديد من المصادر وصلت متأخرة إلى الحكومة المؤقتة أي إلى ما بعد لقاء الايليزي لقاء 28 و31 مارس).

بعد عودة القاضي من باريس التقى عبد اللطيف وقدم له عرض حال وبناء على ذلك تم ترتيب اللقاءات، الأول لقادة من الرابعة وموفدي ديڤول بمقر عمالة المدية وعشية هذا اللقاء تم رفع الحواجز وصدرت أوامر للجيش الفرنسي بعدم القيام بأية عملية عسكرية بالمنطقة. ومن التعليمات الصادرة كذلك عن الرئيس ديڤول بخصوص اللقاءات التأكيد على ضرورة إحاطتها بالسرية التامة إذ لم يكن يعلم بها إلا رئيس الحكومة ومقربوه المساعدون الأمين العام للرئاسة وثلاثة وزرائهم ما ينيبون وتريكو، وبرول وعن الفرنسيين الجزائر بول دولوفيي وموريس شال وبعدها جاكين، اللقاء الأول حضره تريكو والعقيد ماتون عن الجانب الفرنسي وعن الجانب الجزائري لخضر بوشمع وعبد اللطيف وحليم، وعن هذا اللقاء يقول تريكو بأن لخضر بوشمع كان من أكثر المتحمسين حيث أثار المشاكل القائمة مع قيادة الحكومة المؤقتة والقيادة المتواجدة بغارد يمار الذين يعيشون في رفاهية ولا يسعون لوضع حد للحرب الدائرة ولذا قرروا بأن يكون الحديث بين ديڤول والثوار وتصبح الجزائر بعد ذلك مسؤولة عن مصيرها. ويضيف تريكو ، وارتكز الحديث حول محورين أساسين وهما توقيف القتال ومستقبل الجزائر بعدها.

فبالنسبة للمحور الأول تم الحديث حول كيفيات توقيف القتال قبل تقرير المصير، ومصير الجنود وكل الإجراءات المتعلقة بذلك لكن المشكل بالنسبة للطرف الفرنسي يكمن في إصرار قادة الرابعة على عدم الانفراد بالمبادرة بل يصرون على إشراك جزء من الولاية الخامسة وجنوب العاصمة، كما لم يكشفوا بوضوح بأن قادة ولايتهم يوافقونهم المسعى خاصة منهم صالح وبونعامة.

بعد أن عاد تريكو وماتون من باريس التي زاروها يومي 29 و30 وأطلعوا ديڤول على فحوى اللقاءات الأولى.

جرت جلسة يوم 31 مارس وأثناءها تم الاتفاق على تسهيل مهمة قادة الرابعة للاتصال بالمناطق للأخرى المحيطة بالعاصمة للتشاور حول الموضوع وفيما يخص طلب تسهيل الاتصال بن بلة المسجون في جزيرة ايكس من أجل إشراكه في المسار الذي اتخذوه، رفض هذا الطلب من الطرف الفرنسي بحجة أن بن بلة سيطلع الحكومة المؤقتة التي بدورها تسعى لإفشال المبادرة.

بعد أن التقطت رسالة تعنيف أرسلها صالح زعموم إلى القيادة بالخارج

مصالح التنصّت الفرنسية بثت رسائل استفزازية بين قيادات الثورة

❑❑ خفايا لقاءات ضباط الرابعة بالفرنسيين... من المديّة إلى باريس

تاريخ انخراط صالح في مبادرة الايليزي يبقى مبهما، ففي برقية مؤرخة بتاريخ 15 أفريل 1960 وجهها إلى الحكومة المؤقتة تضمنت انتقادات لقيادات الخارج جاء في آخرها "نقول لكم كل واحد يتحمل مسؤولياته ولا يمكن قلب الأدوار وأمام المشاكل الكبيرة المطروحة سياسيا عسكريا على جيش التحرير الوطني، نفضل عدم الاعتماد عليكم ولا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي أمام القضاء الممنهج على جيش التحرير والإبادة التدريجية" وبالتالي فإن محتوى هاتفه البرقية لا يبتعد كثيرا عن محتوى رسالة لخضر بوشمع السابقة الذكر.

بقلم:
لمجد ناصر

تمكنت مصالح التنصت الفرنسية من التقاط هاتفه البرقية، فدخلت على الخط لتجيب برسالة مستفزة باسم قيادة الخارج وبعدها تمكنت القوات الفرنسية من تحديد موقع المراسلة، فقامت بعملية عسكرية تمكنت إثرها من اعتقال أ حد الجنود واستولت على جهاز البث اللاسلكي. وبالتالي انقطعت وسائل الاتصال اللاسلكي بين صالح والحكومة ولم يبق في ذهن صالح سوى العبارات النابية التي تلقاها في البرقية المدسوسة وبالتالي كانت عاملا في دفع صالح لمسايرة رفقائه فيما بعد.

من جانب آخر يؤكد الضابط تقية بأن صالح كان يجهل كل شيء الى غاية 31 مارس، وفي محضر آخر للنقيب إلياس، كشف بأن لخضر وعبد الحليم وعبد اللطيف قرروا تصفية صالح وسي محمد في حالة رفضهم لمبادرة التفاوض الانفرادي.

من جهة أخرى كشف سي عبد اللطيف إثر اعتقاله يوم 07 ماي عقب عملية عسكرية بمنطقة المدية بأن سي صالح لا علم له بالمبادرة وأبدى استعداده لإقناعه وفي حالة رفضه للمبادرة سيقوم بتصفيته.

من نهاية مارس الى بداية جوان تبقى اتصالات لخضر وحليم وعبد اللطيف بالولايات الأخرى وحتى بقادة مناطق الرابعة مجهولة، في حين بعض المراجع التي تذكر بأن سي صالح بعد أن انخرط في المسار اتصل بمحمد والحاج لإقناع هذا الأخير بالانخراط في مسار توقيف القتال.

لكن الولاية الثالثة انقسمت حول الموضوع وبقي موقفها حذرا.

أما محمد بن يحيى الضابط بالولاية الثالثة فيؤكد بأن صالح زار الولاية الثالثة قبل زيارته للايليزي، ويقول كنا نظن بأن زيارته تدرج في إطار التحكيم في الخلاف القائم بيننا وبين محمد والحاج، لكن علمنا بأنه جاء لاستشارة محمد والحاج في مبادرة الاتصال بالفرنسيين، وتلقى صالح موافقة محمد والحاج حسب شهادته.

وفي ما يتعلق سي محمد بونعامة فتفيد الشهادات بأنه كان خارج هذا الحراك فقد كان مهاب الجانب لدى الجميع وزملاءه القادة، فبوشمع يقول عنه "ان مشكلة سي محمد تكمن في كونه صعب المراس ولا يقتنع بسهولة"، وشال يقول عنه "كان محمد صلبا ومتعصبا ولكنه واقعي".

الى غاية نهاية ماي كانت الاتصالات متواصلة بصفة غير مباشرة بين لخضر بوشمع وعبد الطيف وتريكو بواسطة القاضي الذي كان يقدم عرضا لرئيس دائرة المدية سيسيالي CYSSIAL وهذا الأخير يبلغ تريكو حول كل المستجدات، وحسب تريكو فإن النتائج كانت مشجعة بعد اتصالات تم القيام بها في محيط العاصمة من دون ان يذكر المناطق، لكن صالح ظل يصر على جر الولاية الثالثة الى مسعاه فضلا عن اكبر عدد ممكن من مقاتلي الداخل، كما تمسك الجميع بطلب مقابلة بن بلة.

اللقاء الثاني 2 جوان 1960

يقول القاضي قدور "بتاريخ 2 جوان زارني لأول مرة سي صالح الذي تولى

أغلب خلافات قادة الثورة كانت بسبب الإختراق

قيادة الرابعة بعد استشهاد سي أمحمد بوقرة وجاء سي محمد بونعامة الذي كان في الونشريس والتحق بهم لخضر وحليم ومجموعة من 20 جنديا"، في هذا المكان اطلع قادة الرابعة سي امحمد بونعامة بمبادرتهم واخبروه بأنه في مكان محايد وآمن ولا خيار له سوى مسايرتهم، حاول سي امحمد ثنيهم في المبادرة فلم يفلح، إذ صرح بعدها "كان من الأفضل لي لو اخترت الموت"، لأنه يدرك بأن تماديه في الرفض سيؤدي الى تصفيته.

خلال هذا اليوم جرى لقاء بين العقيد ماتون وقيادة الرابعة هم صالح زعموم وسي محمد بونعامة ولخضر بوشمع، بمقر دائرة المدية وخلال هذا للقاء تقرر ذهاب قادة الرابعة الى فرنسا والالتقاء بمسؤولين فرنسيين.

حول خلفية هذا السفر والغاية منه، يقول تريكو أمام إصرار قادة الرابعة على لقاء بن بلة وجر الولايات الأخرى الى صفهم أحسست بأن المسعى يكاد يفشل فجاءتني فكرة مفادها مادام المجاهدون مترددين ولا توجد ثقة بينهم فأحسن وسيلة لطمأنتهم وتشجيعهم في تنظيم لقاء لهم مع ديغول وحين يقبلون ذلك سنكون قد قطعنا نصف المشوار ولما عرضت الفكرة على ديغول وافق من دون تردد وعند عودتي الى المدية أخبرتهم إن أرادوا مقابلة أحد المسؤولين في باريس سأضمن لهم حرية الذهاب والإياب كما أبلغناهم بأن حضور أحد قادة الولاية على الأقل ضروري، وبعد مشاورات ابلغوني بأن سي محمد سيكون بينهم.

قادة الرابعة عند ديغول

يوم 9 جوان كان صالح ولخضر وسي محمد بونعامة يمتطون سيارة قاضي المدية متوجهين الى مطار تادمايت، حيث كان في انتظارهم ضباط فرنسيون وامتطى الجميع طائرة هيليكوبتر أقلتهم الى مطار بوفاريك ومنها تم نقلهم الى فرنسا، حيث وجدوا في استقبالهم الجنرال نيكو الذي توجه معهم الى مقر إقامتهم بمدينة رامبولي، حيث تم إخبارهم بأن ديغول هو الذي سيقابلهم بعدها انهمك القادة في إعداد المقابلة وترتيب المحاور التي سيتناولونها.

مساء 10 جوان تواجد الجميع في مكتب ديغول بقصر الايليزي، حيث انتصب ديغول واقفا وراء مكتبه وماتون على يمينه وتريكو على شماله. اما صالح ومحمد ولخضر فقد اصطفوا قبالتهم.

بعد تبادل التحية طرح الثوار وجهة نظرهم حول تقرير المصير، من جهته عرض ديغول اقتراحاته التي أعلنها حول توقيف القتال وفق شروط مشرفة لكل طرف، كما كشف لهم بأنه سيلقي خطابا في الأيام القليلة المقبلة يحدد من خلاله الدعوة الى المفاوضات من أجل تقرير المصير وهو ما قام به يوم 14 جوان.

أكد قادة الرابعة من جهتهم بأنهم لا يريدون ان يقوموا بمبادرة انفرادية بمعزل عن إخوانهم في الولايات الأخرى وطلبوا بأن يتم توسيع نطاق توقيف القتال حتى يتسنى لهم الاتصال بالولاية الثالثة، كما طلبوا بتسهيل مهمتهم للسفر الى تونس لوضع الحكومة المؤقتة أمام مسؤولياتها (وهو المطلب الذي اقترح في رامبولي وابلغ به ديغول قبل لقائه بهم) وطلبوا مقابلة بن بلة.

قبل ديغول تسهيل مهمتهم للتنقل الى الولاية الثالثة، أما المطلب المتعلق بلقاء الحكومة المؤقتة تم رفضه بحجة الأخطار المحدقة بهم في حالة ذهابهم وعرض عليهم إرسال برقية الى قادة الخارج، فقبلوا الفكرة مبدئيا.

بعد انتهاء اللقاء الذي دام قرابة ساعة من الزمن، أعلن ديغول عن تمنياته بلقائهم مرة أخرى.

وأثناء عودتهم الى الجزائر، عدل الثوار عن فكرة إرسال برقية الى الخارج.

يوم 11 جوان وعلى الساعة الواحدة زوالا نزل القادة في مطار تادمايت قرب المدية من على ظهر طائرة هيليكوبتر وكان القاضي في انتظارهم، واهم ما لفت انتباهه حسب ما صرح به وجه سي محمد الذي كان عبوسا عكس رفقائه.

سي امحمد بونعامة يقلب الطاولة

سي محمد الذي ساير رفقاءه على مضض وكان مكرها على الذهاب الى الايليزي رغم إدراكه لحجم الخطيئة، كان يتحين الفرصة لقطع دابر الردة فوجد في سي لخضر بورقعة وبوسماحة خير معين له في وقف الانحراف.

وما أن اختلى به بورقعة واستفسره عن هاتفه الطلاسم التي لم يتمكن من تفكيكها (حسب مذكرات بورقعة) حتى اتفق الثلاثي على إجهاض المخطط باتباع الخطوات التالية:

1- إقالة سي صالح
2- إلقاء القبض على المجموعة المشاركة في الايليزي
3- تكثيف العمليات ضد العدو.

لكن يكشف القاضي قدور بأنه في يوم 16 جوان نقل سي امحمد ولخضر بورقعة وكان متتكرا على متن سيارته الى منعرج داميات، حيث التقوا العقيد هنري قائد الفرقة 20 للمشاة وما إن ابتعد سي أمحمد حوالي 50 مترا حتى تظاهر بحاجته للسجائر لينفرد بي وطلب مني بإلحاح عدم البوح بأي شيء مما يجري، محتوى اللقاء وأسبابه تبقى مجهولة الى غاية الآن.

ويضيف القاضي بأن سي محمد ورفقاءه من مسؤولي النواحي كانوا ليلة 17 جوان عنده بالمنزل بعد أن حرروا تقريرا كبيرا وطلبوا منه إيصاله الى الحكومة المؤقتة بتونس، وقام بإيصال الملف الى عمار البستاني العامل في حديقة التجارب بالعاصمة مع تذكرة الطائرة وهو الملف الذي وصل الى الوفد الجزائري لحظات قبل انطلاق مفاوضات مولان، ويؤكد ذلك رضا مالك، حيث يقول "بأن الحكومة المؤقتة تسلمت رسالة غريبة جدا مؤرخة بتاريخ 19 جوان موقعة من قائد الولاية الرابعة من صالح ومعاونيه لخضر محمد، عبد اللطيف تطلب من عباس الرد بإيجابية على المفاوضات وهدد مرسلو الرسالة بإصرار بأنهم سيجرون المفاوضات بأنفسهم إذا تهربت الحكومة المؤقتة، وجاء في الرسالة بأن مجلس الولاية سوف يدين الحكومة المؤقتة إذا اقتضت الحاجة، لكن الرسالة تسلمناها يوم 23 جوان عشية سفر احمد بومنجل ومحمد بن يحي الى مليون".

ففي ليلة 22 جوان توجه كوموندو يقوده لخضر بورقعة وبوسماحة وسي خالد القائد العسكري للناحية، الى بيت القاضي قدور، وألقوا القبض على لخضر بوشمع، بعد تقييده، تم نقله الى مقر القيادة العامة، حيث يتواجد بونعامة، إذ قام هذا الأخير بإعدامه بعد ان حرر تقريرا حول جميع اللقاءات التي قام بها بوشمع والدوافع التي حملته على ذلك.

ثم واصل لخضر بورقعة مهمته رفقة زملائه وتمكنوا من توقيف عبد اللطيف في قرية الشعاوطية قرب الشريعة واستدرجوه الى مقر القيادة، حيث تم استجوابه، واستطاع عبد اللطيف اقناع سي محمد بصدق نواياه.

لم يبق من مهندسي الايليزي إلا صالح وحليم اللذان كانا قد انطلقا الى منطقة القبائل بعد لقاء مع تريكو يوم 18 جوان، إذ أعلن على صالح خلال هذا اللقاء بأنه في حالة استجابة الحكومة المؤقتة لنداء ديغول الذي أعلنه يوم 14 جوان وشروع الحكومة المؤقتة في المفاوضات حول توقيف القتال، فإن الولاية الرابعة ستوقف مبادرتها، وفي حالة العكس فإنها ستواصل مسيرتها.

يوم 21 جوان تنقل صالح وحليم وحارسيهما الشخصي على متن سيارة القاضي على بعد 10 كلم من المدية، حيث كان في انتظارهم العقيد جاكين وبوشارد اللذان قاما بإيصالهم الى منطقة بوغني.

في نفس اليوم، نشرت جريدة لوموند وجريدة الجزائر بيانا باسم الولاية الرابعة، يعلنون فيه توقيف العمليات العسكرية ضد المدنيين، كما قام الرائد مير MAIRE الناطق باسم القيادة العامة بعقد ندوة صحفية صرح من خلالها بأن بعض القادة يرفضون مواصلة الكفاح ويؤكدون بأن الأوامر الصادرة عن الولاية الرابعة لتوقيف القتال تتناقض مع تعليمات الحكومة الجزائرية.

وقد صدر هذا التصريح الإعلامي عشية لقاءات مولان، بهدف إفشال الطرف الجزائري وحمله على تنازلات.

في خمسينية استقلال الجزائر

● بقلم سفير بريطانيا: مارتن روبير

في الذكرى الخمسين لاستقلال الجزائر، سأستخدم مقال هذا الأسبوع للتمعن في عمق العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والمملكة المتحدة، وكيف لهذه العلاقات أن تساعد على دعم الجزائر لتحقيق أهدافها على المدى الطويل.

إني كثيرا ما أتحدث عن الصلات السياسية القوية التي أقمنا، والتي تم إثباتها مرة أخرى الأسبوع الماضي، من خلال الزيارة الثالثة التي قام بها إلى الجزائر السيد بيرت، وزيرنا المكلّف بشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إنه من المهم إرساء علاقات سياسية وثيقة لأن هذه تعطي رجال الأعمال الثقة التي يحتاجون إليها للاستثمار والتجارة مع بعضهم البعض.

عند تواجدي في بجاية الأسبوع الفارط، سألت عن القطاعات التي تعمل بها الشركات البريطانية. معظم الناس في الجزائر يعرفون شركات مثل "بي بي" و"شل" و"بريتش غاز" التي تنشط في قطاع النفط والغاز، والتي تلعب دورا مهما في العمل مع سوناطراك في جلب التكنولوجيا ودعم تطوير صناعة النفط والغاز في الجزائر، ومع ذلك، هناك أمثلة أخرى كثيرة من الشركات البريطانية التي تنشط في الجزائر والتي سأسلط الضوء على اثنتين منها في هذا المقال.

احتفلت شركة "يونيليفر" الأسبوع الماضي، بالذكرى العاشرة لتواجدها في الجزائر، تقوم هذه الشركة بتصنيع المنتجات المنزلية مثل الصابون ومساحيق الغسيل في مصنعها الكائن بوهران والذي يوظف نحو 400 شخص، لقد اطلقت شركة "يونيليفر" بهذه المناسبة منتوجين جديدين يضافان للمنتوجات التي تصنعها والتي يمكن أن يختار المستهلكون الجزائريون بينها، لقد حضرت ندوتهم الصحفية، وأظهرت دعمي لهم وقمت بإلقاء كلمة قصيرة لكي أعبر عن مدى فخري برؤية شركات بريطانية تستثمر في الجزائر.

لقد كان أيضا من دواعي سروري مقابلة مسؤولي شركة أورست الجزائر، شركة جزائرية أسستها مجموعة "كومباس"، والتي تم انشاؤها بالمملكة المتحدة سنة 1941 والتي تنشط حاليا في 50 بلدا في جميع أنحاء العالم، ففي الجزائر تقدم أورست الجزائر أساسا خدمات تقديم الطعام أو "الكاترينغ" لدعم الأشخاص الذين يعملون في أماكن نائية، تقدم هذه المجموعة حوالي 20000 وجبة في اليوم وتشغل أكثر من 3000 موظف من ولايات مختلفة عبر الوطن، و لقد أدهشني التزام هذه المجموعة بقضايا الصحة والأمان والبيئة، إن استراتيجية هذه المجموعة تقوم على التزامها بترقية الصحة وتجنب الحوادث ودعم المجتمعات التي تعمل بها . إن كل هذه العوامل الثلاثة مهمة في ضمان استمرارية التنمية البشرية.

إن فريقي بأكمله بالسفارة يعمل جاهدا على تشجيع المزيد من الاستثمارات البريطانية في الجزائر، ونحن نعول في ذلك على دعم من الحكومة الجزائرية، ولقد حققنا بعض النجاحات الملحوظة في ذلك حتى الآن، إني اعتقد بأنه يمكن للمستثمرين الأجانب أن يحققوا فوائد عديدة للجزائر بالنسبة لكل من التنمية الاقتصادية والبشرية، من أجل تحقيق ذلك، نحتاج إلى تعزيز الشراكة بين السلطات الجزائرية والشركات الجزائرية الخاصة والشركات الأجنبية من أجل ضمان تطور مستدام لبيئة الأعمال، لا يمكن للجزائر أن تستمر في جلب استثمارات نوعية وخلق مناصب شغل إلا عبر توفير بيئة أعمال أحسن، إن هذا يعد حيويا بالنسبة لمستقبل الجزائر، حيث من المرجح أن يكون خلق وظائف أفضل في أعلى قائمة الأولويات للنسبة الكبيرة من الشباب في الجزائر، إن بمقدرة المملكة المتحدة أن توفر الكثير من أجل دعم الجزائر في خلق تلك الوظائف، سواء كان ذلك من خلال شراكاتنا القائمة أوالتعاون في مجالات جديدة لسنا موجودين فيها بالفعل.

بقلم:
لمجد ناصر

الجـزء الرابع والأخير

قيادة الولاية الرابعة تصحح المسار وتنقذ الثورة

بونعامة ينقلب على وفد الإليزي ويأمر بتوقيف أعضائه

رد سي أمحمد بونعامة على هذه المناورات كان سريعا، إذ أصدر تعليمة بتاريخ 30 جوان تدعو جميع الفصائل إلى القيام بعمليات عسكرية واسعة، لتفنيد ادعاءات العدو . كما قام سي محمد رفقة عبد اللطيف ولخضر بورقعة وسي خالد يوم 28 جوان بزيارة القاضي وطلبوا من هذا الأخير استدراج حليم وصالح للدخول إلى الولاية الرابعة وحملوه رسالة تدعوهما للقدوم بسرعة، قام إثرها القاضي بالاتصال بصاحب حمام قبائلي لإيصال الرسالة.

أمحمد بونعامة

لكن القوات الفرنسية تمكنت من إلقاء القبض على أحد المناضلين وهو يحمل رسالة سي أمحمد بونعامة إلى قادة المناطق تحمل أمرا بالقبض على صالح وحينها تأكد جاكين بأن سي أمحمد قد انقلب عليهم .

فسي أمحمد حينها كان قد حل مجلس الولاية وعوضه بأعضاء من رؤساء المناطق وعين عبد اللطيف عضوا في مجلس للإشراف على المنطقة الخامسة والأولى، لكن هذا الأخير لم يلبث طويلا حتى طالته التصفيات إذ انعقد اجتماع يوم 14 جويلية شرح فيه سي امحمد تفاصيل اللقاءات مع الفرنسيين وطلب من المجلس اتخاذ موقف نهائي من الموضوع، وبعد المداولات تمت إدانة عبد اللطيف بعد وصول رسالة من المخابرات موجهة إليه وقعت في أيدي المجتمعين ومما تحتويه هذه الرسالة تحذيره مما يلحق به من الأذى وتطلعه بفشل مهمة الايليزي فتم إعدامه على الفور.

العقيد جاكين من جهته تأكد بأن القضاء على سي أمحمد بونعامة أمر ضروري لاستمرار مسار الايليزي، فأعدّ خطة خبيثة مع ليجي للقضاء على سي امحمد من دون أن تظهر بصمات الجيش الفرنسي، ومضمون الخطة يكمن في الاتصال بالقاضي قدور ليقوم بدعوة سي امحمد إلى لقاء مع موفدين من الايليزي وحين يكون في الطريق يتم نصب كمين له من طرف جنود فرنسيين في زي مجاهدين، وبعد القضاء عليه يشاع بأن المجاهدين هم الذين قتلوه، وقد لقيت هذه الخطة موافقة ديغول شخصيا لكن الخطة كانت متأخرة لأن سي امحمد لن يقابل موفدي الايليزي ولا غيرهم من الفرنسيين .

وقامت القوات الفرنسية بعدها بعملية عسكرية رغم توقيف القتال من أجل القضاء على سي امحمد.

تريكو من جهته كان يسعى إلى إنقاذ صالح معتقدا بأنه لم يطلع على الانقلاب الذي وقع بالولاية الرابعة فتمت إذاعة خبر عبر الراديو مفاده انقلاب سي محمد وتصفيته لخضر بوشمع وعبد اللطيف على أمل أن يصل إلى صالح ويعرف المصير الذي ينتظره خلال العودة.

صالح في الولاية الثالثة:

حين كان سي صالح وحليم في الولاية الثالثة تلقى سي أمحمد ولحاج قائد الولاية الثالثة رسالة من امحمد بونعامة تتضمن تحذيرا من التعامل مع الرجلين وتناشده الحفاظ على سلامتهما حتى يعودا إلى الرابعة.

بعض المصادر تفيد بأن بونعامة طلب من محمد ولحاج تصفيتهما لتفادي الحساسيات بين العرب والقبائل بحكم انتماء صالح إلى منطقة القبائل لكن محمد ولحاج رد على بونعامة برسالة جاء فيها "إن الجريمة التي قام بها سي صالح جد أليمة وإن ما قاموا به يتجاوز صلاحيات ولايتهم .. لقد استقبلناهم كإخوة .. ولما كشفوا عن المسار الذي انتهجوه، كتمت تذمري وغيضي ولم أتصرف بخشونة لتفادي تداعيات ذلك على علاقتنا بولايتكم .. واستطعت إقناعهم بالعدول عن طريق الخيانة وأخبرت الخارج بهذا الموضوع الذي يكتسي أهمية خطيرة .. ".

محتوى المحادثات التي جرت بين قادة الثالثة وصالح ورفيقه يكشفها صالح مكاشر الذي كان كاتبا بالولاية الثالثة وتولى تحريرها بالآلة الراقنة بعد رحيل صالح وحليم، حيث جاء في التقرير، قام صالح بتشريح الوضع المزري الذي تعيشه الرابعة والمشاكل التي تعيشها ومنها الخسائر البشرية التي منيت بها جراء عملية "لابلويت" وعملية شال وانعدام التعاون بين الداخل والخارج ... ورأى صالح في ذلك تعمدا يهدف إلى إضعاف وإبادة قوات الداخل، كانت هذه الخطوط العريضة للمحادثات خلال الثلاثة أيام الأولى .

> **عميروش والحواس تم استدعاؤهم لاغتيالهما ... قادة الخارج رفضوا اعتقال أوصديق المسؤول عن المؤامرة بالرابعة، بل تم تعيينه كاتبا للدولة ثم سفيرا. بومدين مسؤول عن سرقة 17000 قطعة سلاح موجهة للرابعة .**

بعدها وفي اليوم الرابع كشف صالح عن تنقله إلى الايليزي ولقائه مع ديغول وانتقد تماطل الحكومة المؤقتة في الاستجابة لخطابه حول تقرير المصير، وأضاف صالح بأنه جاء موفدا من ديغول إلى الولاية الثالثة.

لم يكشف صالح الأمور العسكرية التي تحيط بالعملية ولم يتحدث عن اتفاق توقيف القتال الذي اتفق فيه مع الجنرال قراسو . كما لم يكشف عن الاتصالات الأولى التي جرت مع السلطات الفرنسية في مارس ... ولم يذكر بأن المصالح السرية الفرنسة التي تراقب العملية بأنها حملته إلى منطقة عزرافة. هذه المصالح التي يقودها جورج بواسو والعقيد جاكين وقد علمنا فيما بعد حسب مكاشر بأن مسبلي منطقة تيمرزوق قد ضحوا بحياتهم من أجل عدم البوح بمكان صالح ورفقائه، حين كانت القوات الفرنسية تريد الوصول إليهم (لإنقاذهم من سي محمد). وخلال نفس المحضر أعلن سي امحمد ولحاج ولاءه للحكومة المؤقتة ولكريم بلقاسم .

عودة بن الشريف إلى الرابعة في الوقت الضائع:

إن كانت بعض المصادر الفرنسية تقول بأن الحكومة المؤقتة كانت على اطلاع بمجريات الاتصالات الأولى التي كانت تجري بالمدية بين قادة الرابعة والفرنسيين، وقد أخبرت بواسطة الوزير ايدمون مشيلي الذي أخبر كريم بلقاسم الذي كانت له اتصالات معه بواسطة سفارة فرنسا وبمصر وتونس ولما علمت الحكومة المؤقتة بأمر الاتصالات أوفدت بن الشريف إلى الرابعة، فدخل الجزائر يوم 20 ماي بهوية مزورة وبواسطة الطائرة.

لكن الوقائع والشهادات تفند كل ذلك، بن الشريف ذاته يقول بأنه جاء إلى الجزائر إثر قرار تم اتخاذه خلال انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في 16 ديسمبر 1959 حين تقرر عودة القادة المتواجدين بتونس إلى ولاياتهم ومنهم لطفي إلى الولاية الخامسة والزبيري إلى الأولى .

وعن كيفية دخول بن الشريف فقد قام هذا الأخير باجتياز خط موريس المكهرب في شهر فيفري ووصل إلى الرابعة في 20 يوليو، أما لخضر بورقعة فيؤكد وصوله في 16 سبتمبر 1960 ويبقى المؤكد بالنسبة للحكومة المؤقتة عدم اطلاعها على الأمر، وهو الذي يؤكده سعد دحلب وحتى رضا مالك بل بن الشريف ذاته لا يشير إلى ذلك صراحة.

استشهاد سي صالح

في نهاية أوت 1960 عاد صالح وحليم إلى الولاية الرابعة وحينها كانت لجنة التنسيق التي أنشأها سي محمد بونعامة قد حُلّت، ليتم بعدها تشكيل مجلس الولاية من سي محمد وأحمد بن الشريف، يوسف الخطيب، والطيب بولخروف، وبمجرد وصول حليم إلى مقر الولاية الرابعة تم إعدامه دون محاكمة.

أما بالنسبة لسي صالح الذي يحمل رتبة رائد وعضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فحسب بن الشريف لقد تمت محاكمته وأدين بالإجماع لكن بن الشريف عارضهم لكي لا يمنح فرصة للمكتب الخامس والمصالح البسيكولوجية للادعاء بأنه قام بإعدام صالح ليأخذ مكانه، ويضيف بأنه استطاع إقناع القيادة بإرساله إلى القيادة العامة للجيش، وتم إعداد ملف وأرسل إلى الحكومة المؤقتة .

مصادر أخرى تفيد بأن سي أمحمد استأذن الحكومة المؤقتة في محاكمة صالح لكن فرحات عباس رفض وطلب إرساله إلى الحكومة المؤقتة ليشرح القضية أمام الحكومة.

بقي سي صالح في الولاية الرابعة والسلاح بيده إلى غاية جوان 1961 أي ما يربو عن السنة وهي مدة لم نجد لها تفسيرا في سائر المذكرات .

في جوان 1961 تقرر إرسال سي صالح إلى تونس وحسب مراسلة من الحكومة المؤقتة بتاريخ 12 جوان 1961 فإن قرار إرساله إلى الخارج جاء كرد على مراسلة من قيادة الرابعة بتاريخ 2 ماي 1961 . جاء فيها بأن الحكومة المؤقتة تطلب منكم قبلها إرسال صالح إلى الخارج وقد أكد ذلك فرحات عباس خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتاريخ 15 أوت، إذ أعلن بأنه تلقى رسالة من سي محمد ورد عليه فرحات بإرسال صالح إلى تونس.

يوم 20 جويلية 1961 كان سي صالح في طريقه إلى تونس محاطا بمجموعة من المجاهدين وما أن وصلوا إلى منطقة مايو بالولاية الثالثة حتى وقعوا في كمين، ليستشهد سي صالح رفقة زملائه وأذيع عبر الدايو يوم 21 جويلية.

> **حين كان سي صالح وحليم في الولاية الثالثة تلقى سي أمحمد ولحاج قائد الولاية الثالثة رسالة من امحمد بونعامة تتضمن تحذيرا من التعامل مع الرجلين وتناشده الحفاظ على سلامتهما حتى يعودا إلى الرابعة.**

صالح قبل استشهاده كان قد أصيب إصابة بلغية وألقي القبض عليه حيا، فأمر العقيد جاكين بقتله فورا. لأن ديغول حين علم بفشل مناوراته أعطى أوامر بتصفية كل شهود قضية الإيليزي من المجاهدين.

ظروف استشهاد صالح ورفقائه تبقى محل تشكيك عند البعض، لكن الجنرال هيبلوفي في تقرير مؤرخ بتاريخ 23 جويلية 1961 يكشف من خلاله بأن قائد القطاع العسكري بالبويرة عقب فرار ثلاثة حركى بأسلحتهم، قام بنصب كمائن لإلقاء القبض عليهم، وفي أحد الكمائن تم رصد مجموعة من 15 مجاهدا فتم قتل 3 منهم في حين احتمى الباقي بالغابة ليتم محاصرتهم وبعد اشتباك إطلاق النار تم القضاء عليهم، وعند تحديد الهوية تم التعرف على جثة سي صالح وعثر في جيبه على رخصة مرور ممضاة من طرف سي أمحمد بونعامة.

استشهاد سي محمد بونعامة

أسبوعان بعد استشهاد سي صالح، حين كان سي محمد متواجدا في بيت أحد المناضلين يسمى النعيمي بالبليدة ومعه جهاز اتصال لاسلكي، قام باستعماله مما مكن القوات الفرنسية من تحديد مكانه يوم 6 أوت، لكن القوات الفرنسية لم تغامر بجنودها المتواجدين بالبليدة فقامت بجلب فرقة خاصة من كوموندو الصاعقة 11 بقيادة النقيب بريقيو أحد محاربي الهند الصينية، وتمت محاصرة المنزل يوم 8 أوت وبعد اشتباك عنيف استشهد سي أمحمد بونعامة ومن معه وأصيب النقيب بريقو إصابة بليغة .

وإذا كانت هذه الرواية هي الراجحة في الوصول إلى سي أمحمد فإن النقيب كريمي المدعو مراد وهو من ضباط الرابعة، يعتقد بأن سي أمحمد استدرج من طرف محيطه بهدف التنصل من المسؤولية في قضية الإيليزى وتحميل رفقائه المسؤولية وحدهم، ويضيف بأن مصير جثته لازال مجهولا إلى الآن .

يطالب بها التاريخ

لازالت هناك العديد من نقاط الظل في قضية الإيليزي والتاريخ وحده كفيل بالكشف عنها، ومن أبرزها ما كشف عنه القاضي المارغي حين نشر رسالة لسي أمحمد مؤرخة بتاريخ: 3 أفريل 1961 يطلب منه ربط اتصالات له مع رئيس الدائرة، مضيفا بأنه يعتمد عليه في هذا المسعى خدمة لمصلحة الأمة، وفي نفس الرسالة يحذر بونعامة من مؤامرة العدو الذي يهدف إلى زرع الشك في صفوفنا؟ إن صدقت الرسالة ما الهدف من إعادة ربط الاتصالات مع الفرنسيين؟ بعد أن تم قطع دابر قضية الايليزي.

وهناك برقية أخرى نشرها حربي في كتاب "جبهة التحرير تاريخ ووثائق" ممضاة من طرف بن الشريف مؤرخة بتاريخ 24 أكتوبر 1960 ، وهي موجهة إلى فرحات عباس جاء فيها : أطلب منكم ولآخر مرة باسم الشعب وجيش التحرير استئناف المفاوضات مع الحكومة الفرنسية لإيجاد حل للمأساة الجزائرية .....الولاية الرابعة بإمكانها أن تتولى تشكيل هيئة عليا في الداخل عبر التراب الوطني لتقوم بالحديث مع الجنرال ديغول حول مستقبل الجزائر، وأكرر للمرة الثانية بأن الضمير يحملني على الحديث بهذه اللغة وأخشي أن تكونوا جاهلين بما يحدث بالجزائر، ولكم أن تقرروا قبل أن يفوت الأوان، وفي حالة العكس لا أتحمل أية مسؤولية" وطلب من الشريف إيصال البرقية إلى بومدين شخصيا . وإذا صدقت البرقية، فإن السؤال الذي يفرض نفسه لماذا أعدم رفقاء صالح؟ بسبب لقائهم مع ديغول؟.

ومع ذلك شهداء

ومهما كان الأمر فإن المغامرة التي قام بها قادة الرابعة تعتبر اجتهادا خاطئا وخروجا عن الصف الوطني، أملته عليهم الظروف التي عايشوها بالقول ... من "الشعور باليأس وتنامي الشك في قيادات الخارج وهو ما ترجمه محضر بتاريخ 9 سبتمر 1960 أعده النقيب إلياس الذي كشف فيه عن "ما صرح به عبد اللطيف قبل تصفيته حين قال إن قيادة الخارج مخترقة من طرف العديد من الخونة في سنة 1956 تم اعتقال بن بلة وإخوانه بناء على وشاية من الخارج".

عميروش والحواس تم استدعاؤهم لاغتيالهما ... قادة الخارج رفضوا اعتقال أوصديق المسؤول عن المؤامرة بالرابعة، بل تم تعيينه كاتبا للدولة ثم سفيرا. بومدين مسؤول عن سرقة 17000 قطعة سلاح موجهة للرابعة .. الجنود المتواجدون بالخارج يؤازرون الحكومة المؤقتة ويشكلون قوة للاعتماد عليها .

بعد توقيف القتال للسيطرة على الداخل ليصبحوا هم المسؤولين عن الثورة ويمثلون الشعب".

للموضوع مراجع
لمجد ناصر